

التجربة الصينية في حماية البيئة.

Chinese Experience in Environmental Protection.

سعادة فاطمة الزهرة*

مخبر المرافق العمومية والتنمية

جامعة جيلالي ليابس - سيدي بلعباس ، الجزائر

Fz082@hotmail.fr

- تاريخ الإرسال: 2020/10/21 - تاريخ القبول: 2020/11/13 - تاريخ النشر: 2020/12/21

الملخص: ضمن هذا المقال نعرض مدى نجاح العملاق الصيني في التوازن بين النمو الاقتصادي المتزايد والسريع والذي جعله من القوى الاقتصادية العالمية في الوقت الراهن، وبين تحديات حماية البيئة التي لا تتفق عادة مع الأهداف الاقتصادية، فقد حاولت الصين بصورة جادة خلق حضارة إيكولوجية صينية على حد تعبير الرئيس الصيني شي جين بينغ وبناء هيكل قانوني متين لحماية البيئة، كما عملت على الاقتصاد الأخضر والدفع بالطاقات المتجددة، فأحرزت تقدما جوهريا في حماية بيئتها، أما على المستوى العالمي فلا تزال الصين تبذل الجهود في إطار التعاون الدولي.

الكلمات الافتتاحية: الصين – الحماية القانونية – السياسة البيئية – الاقتصاد الأخضر.

Abstract: In this article, we present the extent of the success of the Chinese giant in balancing the fast and increasing economic growth that has made it one of the global economic powers at present, and the challenges of protecting the environment that are not usually compatible with economic goals.

China has tried seriously to create a Chinese ecological civilization, according to the statement of Chinese President Xi Jinping, and to build a solid legal structure to protect the environment. It has also worked on adopting the green economy and pushing for renewable energies. It has made substantial progress in protecting its environment.

At the global level, China is still making efforts in Framework for international cooperation

Keywords: China - Legal protection - Environmental policy - Green economy.

* المؤلف المرسل: سعادة فاطمة الزهرة.

مقدمة

أول ما يخطر للذهن عند ذكر دولة الصين أنها المعجزة الاقتصادية، العملاق الصيني، التنين الاقتصادي، الدولة التي في سبيل نمو اقتصادها ليس لها قيود أو حدود، فقد شهدت الصين نموًا هائلًا على مدار العقود القليلة الماضية، حيث كسرت حواجز الاقتصاد المغلق المخطط مركزيًا، لتتطور وتصبح مركزًا للتصنيع والتصدير في العالم، غالبًا ما يُشار إلى الصين باسم "مصنع العالم"، نظرًا لقاعدتها التصنيعية والتصدير الضخمة ومع ذلك على مر السنين، انخفض دور التصنيع كمساهم في الناتج المحلي الإجمالي نسبيًا، في عام 1980 كانت الصين سابع أكبر اقتصاد، حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي 305.35 مليار دولار، في حين كان حجم الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة حينها 2.86 تريليون دولار، منذ أن بدأت إصلاحات السوق في عام 1978، شهد العملاق الآسيوي نموًا اقتصاديًا بلغ متوسطه 10٪ سنويًا.

في السنوات الأخيرة تباطأت وتيرة النمو، على الرغم من أنها لا تزال مرتفعة مقارنة بالدول المماثلة ومازالت الصين تطمح إلى الهيمنة الصناعية، عبر عدة مشاريع أهمها على الإطلاق هو "مبادرة الحزام والطريق"، التي أطلقتها سنة 2013 من أجل بناء التعاون والدعم والترابط على نطاق واسع يمتد عبر القارات، فهي في الحقيقة خطة طموحة جدا من طرف الصين لإعادة تشكيل خارطة التجارة العالمية فالحزام يبدأ بربط التجارة والإنتاج الصيني بأوروبا عبر آسيا الوسطى، ثم الطريق إلى إفريقيا والقارة الأمريكية، وبالتالي فتح الأسواق وتوسيع الاستثمارات الصينية وتسهيل التجارة البينية وغيرها من الأهداف التي وضعتها الصين لهذه الخطة الذكية والطموحة جدا، التي حققت جزء كبير منها وانضمت الجزائر في 2018 رسميا الى مبادرة الحزام والطريق أو طريق الحرير، وفي هذا الإطار أبدت الصين تعزيز التعاون بين البلدين في مجال البيئة والطاقات المتجددة والاقتصاد الأخضر والاقتصاد التدويري، على أساس أن الصين دولة رائدة في هذا المجال، وهذا يفتح للجزائر باب الانخراط على مصراعيه بمعية الصين للتوسع في التجارة العالمية على أساس أن الجزائر بوابة إفريقيا، وكذلك تسهيل الدخول الى الاقتصاد الاخضر وتعزيز الطاقات المتجددة هذا بالنسبة للعلاقات بين الجزائر والصين لكن ضمن هذا المقال، ووفقا للدراسة الوصفية والتاريخية، نعرض الحماية القانونية لهذا العملاق الآسيوي الذي يعرف عالميا، بأنه يفضل النمو الاقتصادي على حساب البيئة وحماية الموارد الطبيعية، فهل تضع الصين حماية قانونية للبيئة ضمن أولويتها أم تبقى الحماية البيئية رهينة النمو الاقتصادي؟

نجيب على هذه الإشكالية عبر مبحثين، الأول نعرض فيه الحماية التشريعية على المستوى الداخلي والدولي التي وضعتها الصين وكيفية تدرجها في وضعها، ثم نبرز السياسة البيئية والأجهزة والهيئات التي سخرت لحماية البيئة في المبحث الثاني.

المبحث الأول: التشريعات البيئية في الصين

في الستينات والسبعينات من القرن الماضي، كانت معظم الدول الغربية قد وضعت ضمن قوانينها حزمة من التشريعات والنظم بهدف حماية البيئة، في وقت كانت الصين تتسابق في الصناعات من أجل اللحاق بالدول الغربية، وتتنافس على امتلاك التكنولوجيا في مجال الصناعات الالكترونية وغيرها، من أجل التنمية وتقوية الاقتصاد، لكن هذا لم يثنها على الاهتمام بالبيئة، فبدأت تستفيد من تجارب الدول الغربية والأخذ بها في التقنيات الصينية منذ تبنيها الإصلاح والانفتاح على العالم الخارجي، وهذا ما سنتعرض إليه فيما يلي:

المطلب الأول: التشريع البيئي في الصين

ينص الدستور الصيني الصادر سنة 1978 على حماية البيئة والموارد الطبيعية ومنع التلوث بإضافة إلى أن الدولة تحمي وتحسن البيئة المعيشية والبيئية، وتمنع وتعالج التلوث والمخاطر العامة الأخرى، وتضمن الدولة الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية وحماية الحيوانات والنباتات النادرة، كما منعت ضمن دستورها الاستيلاء على الموارد الطبيعية أو إلحاق الضرر بها، من قبل أي منظمة أو فرد بأي وسيلة كانت¹ تزامنت هذه النصوص مع تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح.

وفي سنة 1979 سنت الصين أول قانون لحماية البيئة، ودخل حيز التنفيذ رسميا بعد 10 سنوات فالإرادة كانت موجودة، لكن أسباب اقتصادية جعلت منه مشروع مؤجل، وسنة 1988 أصبح قانون حماية البيئة ساري المفعول، ويعد القانون الأساسي في مجال حماية البيئة، حيث عملت بعد ذلك لوضع بناء قانوني قوي للبيئة ولحماية الموارد الطبيعية، فشهد تطورا كل من التقنين البيئي وتنفيذ القوانين البيئية القضاء البيئي وأعمال مراقبة الإنجازات الكبرى، فبدأ النظام القانوني لحماية البيئة يتكامل تدريجيا².

¹- Environmental Protection in China, Website of the Permanent Mission of the People's Republic of China to the United Nations Office at Geneva, via the following link http://www.china-un.ch/eng/dbtyw/zmjg_1/jgzfbps/t176940.htm 20-10-20 a 17/29 h

²- ليو جيون هوي ووانغ جيا، بيئة الصين، دار النشر الصينية عبر القارات، الصين، طبعة 2011، ص 18

ثم سنة 2003 أصدرت الصين تشريع تقييم الآثار البيئية، حيث طرحت فيه لأول مرة مفهوم الحقوق البيئية والمصالح البيئية للجمهور بوضوح، ينص هذا القانون على أن الصين تشجع المؤسسات ذات الصلة والخبراء والمواطنين للمشاركة في تقييم الآثار البيئية بأسلوب مناسب، كما نص على إلزام المؤسسات الصناعية، التي تضع الخطط أن تعقد جلسات لاستشارة المؤسسات المعنية لدراسة آثار الخطط البيئية الكامنة، وقد سن هذا القانون في ظل توقيع الصين لاتفاقيات دولية في مجال حماية البيئة وكذلك توسعها لرقعة الاستثمارات على المستوى الدولي.

بالإضافة الى ذلك ضمن تعزيز حماية البيئة ولتأكيد النية الصادقة، في تجسيد الحماية للموارد الطبيعية والدفاع عن الطبيعة، أصدرت قانون مكافحة تلوث النفايات الصلبة، قانون مكافحة تلوث الهواء قانون مكافحة تلوث المياه، قانون حماية البيئة البحرية، قانون مكافحة التلوث الضوضائي، قانون مكافحة التلوث الإشعاعي، وغيرها من القوانين التي تعالج مشاكل التلوث، وتضع الحلول لها.

وعلى جانب آخر سن المشرع الصيني مجموعة أخرى من التشريعات التي تعنى بوضع مبادئ وضوابط التي يجب مراعاتها في حماية البيئة بعناصرها الأربع، ومن بين هذه التشريعات نذكر قانون المحافظة على الماء والتربة، قانون الغابات، قانون المراعي، قانون حماية الحيوانات البرية، قانون الزراعة قانون توفير الطاقات، قانون الطاقات المتجددة، وغيرها من القوانين التي رصدت ضمن استراتيجية خاصة لحماية الموارد الطبيعية³.

وعلى صعيد آخر فقد أصدرت الدولة الصينية ملفات بيئية مثل " إعلان مكتب مجلس الدولة حول اجراء نشاطات توفير الموارد"، "مشروع الأعمال الشامل حول توفير الطاقة وانخفاض الانبعاث"، "مشروع الصين الوطني لمواجهة تغير المناخ"، وفي سنة 2008 تم سن قانون دفع الاقتصاد الدوري بمعنى المستدام أي قانون التنمية المستدامة، الذي قدم ضمانا قانونيا أساسيا لبناء مجتمع به توفير الطاقة ومجتمع صادق نحو البيئة، وفي سنة 2009 أصدر قانون حماية الجزر البحرية، وقد واصلت الدولة الصينية بطريقة جادة ولو متأخرة بعض الشيء مقارنة بالدول الغربية، نحو تعديل المنظومة التشريعية البيئية، وإصلاحها انطلاقا من متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الواقعية، وحماية البيئة.

³ - المرجع السابق، ص 19، 20.

كما أن الصين لم تهتم فقط بصياغة القوانين، وإنما كذلك بتنفيذ ومراقبة تطبيقها، فمثلا في سنة 2008 قام مجلس النواب الشعب الوطني، بتعديل قانون الوقاية والسيطرة على تلوث المياه من أجل تحقيق شرعية التعويضات البيئية الإحيائية، وتعزيز تقييد الحكومات المحلية، وإعطاء حق القرار في تحديد وقت المعالجة لأجهزة حماية البيئة، وفي سنوات مضت صار مجلس نواب الشعب والمؤتمر الاستشاري السياسي للشعب الصيني يهتم أكثر بالاقترحات والمشاريع البيئية، كما قامت الأحزاب الديمقراطية كذلك بالمشاركة هي الأخرى والمناقشة في شؤون البيئة، حيث رفع الحزب التقدمي الديمقراطي مشروعا اسمه "ضرورة التفكير في تأثير أعمال بناء المشاريع المائية الكهربائية في أعالي نهر يانغتسي في بيئة مجرى النهر الإحيائية"، ودفع به في المؤتمر الاستشاري السياسي للشعب الصيني، مشيرا إلى عدم ترتيب المشاريع المائية الكهربائية والاستخدام المفرط لها في أعالي نهر يانغتسي، مما أثار اهتمام اللجنة الدائمة للمؤتمر الاستشاري السياسي الصيني⁴، كما نص على التعويض الأيكولوجي في المادة 7 من قانون مكافحة تلوث المياه الذي تم تعديله من قبل المؤتمر الوطني لنواب الشعب سنة 2008 وبموجب هذه المادة تم جمع إجراءات حماية البيئة وآلية ضمان المصالح⁵، فضلا عن كل تلك التشريعات، أصدرت الصين المئات من اللوائح الإدارية المحلية، وأكثر من 660 من اللوائح الحكومية والقطاعية وأكثر من 800 مقياس وطني⁶.

فقد أرسى تكامل التشريعات البيئية في الصين المفهوم القانوني للبيئة والتنمية المنسقة بين البناء الاقتصادي والتقدم الاجتماعي.

المطلب الثاني: الاتفاقيات الدولية لحماية البيئة في الصين

عززت الصين جهودها على المستوى الدولي في مجال البيئة بشكل ملحوظ أكثر من قبل، وكانت قد حضرت مؤتمر البيئة والإنسان لسنة 1972 الذي عقدته الأمم المتحدة، ووقعت وشاركت في أكثر من 30 اتفاقية دولية بشأن حماية البيئة والموارد الطبيعية، منها اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية بشأن تغير المناخ وبرتوكول كيوتو واتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر،...الخ، ففي

⁴ - بان قواينغ، ما ليمين، النظام القانوني في الصين، دار النشر الصينية عبر القارات، الصين ، طبعة 2012، ص 88، 89، 90.

⁵ - ليو جيون هوي ووانغ جيا، المرجع السابق، ص 20.

⁶ - ابان قواينغ، ما ليمين، المرجع السابق، ص 90.

سنة 1992 أرسلت وفدا كبيرا للمشاركة في مؤتمر ريو للبيئة والتنمية⁷، وقبل ذلك دعت الصين 41 دولة من الدول النامية قبل المؤتمر من أجل تنسيق المواقف، وبعدها اصدرت " إعلان بكين "، لتوضيح مواقف هذه الدول النامية من قضية البيئة والتنمية والتوازن بينهما وانعكاساتها على هذه الدول، أثناء المؤتمر قامت الصين بالتعاون مع مجموعة 77 ورفعت معها مشروع القرار، كما لعبت دور المنسق عندما وصلت المفاوضات إلى طريق مسدود.

بعد هذا المؤتمر وضعت " خطة الصين في القرن الحادي والعشرون " وهي مشروع التعاون الرسمي بين الصين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فحظي هذا المشروع باهتمام من طرف المجتمع الدولي، ودعم المؤسسات الحكومية والمنظمات الدولية ومشاركتها مثل منظمات الأمم المتحدة، والبنك العالمي وبنك التنمية الآسيوية⁸.

كما كانت الصين من الدول التي حاولت الالتزام باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ التي وقعتها الصين في 11 يونيو سنة 1992، فهي أول دولة نامية وضعت برنامجا خاصا لمواجهة تغير المناخ، وتدعو هذه الاتفاقية الى الحد من انبعاث الغازات الدفيئة وضرورة استعمال التكنولوجيا الملائمة والخالية من هذه الغازات، وأكدت هذه الاتفاقية على مسؤولية الدول المتقدمة في انبعاث أكبر قسم من الانبعاثات العالمية من الغازات الدفيئة، وأن متوسط الانبعاث للفرد في الدول النامية، لا يزال منخفض نسبيا بالمقارنة مع الدول المتقدمة⁹، وطبقا لهذه الاتفاقية ألحقت بها بروتوكول يتضمن التزامات أكثر تحديدا ودقة والزامية في مؤتمر الأطراف الثالث، الذي تم عقده في كيوتو سنة 1997 من أجل تجسيد الاتفاقية¹⁰، وقد كانت حاضرة الصين طبعاً بوفد كبير.

واجه هذا البروتوكول مناقشات حادة من جميع الاطراف وخاصة الو.م. أ التي ترى أن هذا الاتفاق ظالم على نحو ما وأنه لن يخدم مصالحها، واستندت الو.م. أ في ذلك الى أن المسؤولية تقع على الدول

⁷ - يعتبر مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية المنعقد في ريو دي جانيرو بالبرازيل في الفترة ما بين 3 - 14 يونيو 1992، اعتبر هذا المؤتمر الأكبر والأوسع على الإطلاق نظرا للعدد الهائل من المشاركين، فقد حضره ممثلي 178 دولة و116 من رؤساء الدول والحكومات والقمة الأولى من نوعها من حيث أنها تشكل القاسم المشترك بين الشعوب المتقدمة أو النامية، وكذلك شهدت اختلاف الرؤية بينهم في مجال البيئة والتنمية. سهير ابراهيم حاجم الهيبي، الآليات القانونية الدولية لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، طبعة 1، منشورات الحلبي الحقوقية، سنة 2014 بيروت لبنان، ص 461.

⁸ - ليو جيون هوي ووانغ جيا، المرجع السابق، ص 21

⁹ - عبد الرزاق مقري، مشكلات التنمية والبيئة والعلاقات الدولية، دار الخلدونية، طبعة سنة 2012، الجزائر، ص 278، 279.

¹⁰ - سهير ابراهيم حاجم الهيبي، المرجع السابق، ص 535.

الصناعية المتقدمة الكبرى عن ظاهرة انبعاثات الغازات الدفيئة، وعليها الالتزام بخفضها، فحين يوجد دول نامية في الوقت الحالي، إلا أنها ليست كذلك بعد مدة زمنية وخاصة الصين والهند، فهذه الدول تنفذ برامج ضخمة للتصنيع، دون أن تقدم أي التزامات بتخفيض انبعاثاتها من الغازات الدفيئة، وترى الحكومة الأمريكية أن هذا البروتوكول لا يحقق الهدف منه، طالما بقيت هذه القوى الجديدة خارج نطاق الالتزامات فما تفعله الو.م.أ والاتحاد الأوروبي من جهود لتخفيض الانبعاثات، تضعه الصين والهند في مجالات تتميتها الصناعية¹¹.

ورغم ذلك فإن الصين حاولت جاهدة من أجل الالتزام، ففي ماي من سنة 2007 اعتمدت "البرنامج الوطني لمواجهة التغير المناخ"، وحدد هذا البرنامج الأهداف التفصيلية والمبادئ الأساسية والقطاعات الهامة والسياسات والتدابير لأعمال مواجهة تغير المناخ حتى سنة 2010، وباعتبارها ثاني أكبر دولة تنبعث ثاني أكسيد الكربون، حذرت من انتقال القطاعات الشديدة التلوث إلى الصين، إلا أنها لم توقف العمل ببعض المواد الملوثة مثل الفحم والمواد الكيميائية السامة، وسعت في الآن ذاته إلى تطوير التكنولوجيا والمنتجات المنخفضة التلوث ومقتصدة الطاقة امتثالاً للاتفاقية، ومع تأثير الصين في الاقتصاد العالمي، بدأ المجتمع الدولي يهتم أكثر بقضايا البيئة في الصين، التي كانت تعاني في سنوات مضت من مشاكل بيئية: أهمها العواصف الرملية وحوادث التلوث والنفايات الإلكترونية وظهور بعض القرى جميع سكانها مسرطونون وغيرها من هذه المشاكل، غير أن الصين برهنت أنها تبذل جهود جبارة في دفع أعمال حماية البيئة، ورفع مستواها ورفع التحديات لتحقيق انجازات بيئية أخرى مع معالجة أزماتها ومشاكلها البيئية، بإحداث تطورات اقتصادية واجتماعية مستدامة¹².

المبحث الثاني: الاستراتيجية البيئية في الصين

في أوت من سنة 1992 طرحت الحكومة الصينية فكرة أن "تحويل استراتيجية التنمية والمضي قدماً نحو طريق التنمية المستدامة، يعتبر الخيار المضبوط للإسراع من تنمية الاقتصاد الصيني، وإيجاد حلول للمشاكل البيئية الأيكولوجية"، وتم طرح ذلك في تقرير المؤتمر الوطني 17 للحزب في سنة 2002 فمُنذ أن قامت الصين بالتحويل النوعي لسياسة الإصلاح والانفتاح التي انتهجتها، وهي عاكفة على تطوير نظام الحماية البيئية، كما شهدت "قفزات كبيرة" في الإصلاح وتدعيم الإدارة البيئية من أجل

¹¹ - علي عدنان الفيل، التشريع الدولي لحماية البيئة، الطبعة 1، دار الحامد، سنة 2011، الأردن، ص 345.

¹² - المرجع السابق، ص 22.

معالجة القضايا البيئية البارزة في مراحل التنمية المختلفة، والإصلاح المستمر والابتكار وتطوير أنظمة وأنماط الحوكمة البيئية ذات الخصائص الصينية، في هذا المبحث نتحدث عن السياسة المنتهجة، وكذلك الأجهزة التي سخرتها لخدمة وحماية البيئة.

المطلب الأول: السياسة البيئية في الصين

في وقت لاحق وضعت الصين " جدول أعمال الصين في القرن الحادي والعشرين - الكتاب الأبيض عن السكان والبيئة والتنمية- " ثم اعتمدت عليها في مارس سنة 1994، واتخذت من استراتيجية التنمية المستدامة " استراتيجية وطنية، فمنذ ذلك الوقت دخلت أعمال حماية البيئة في الصين مرحلة التطور الجديد، من معالجة التلوث الى المعالجة الشاملة للبيئة والبناء الإيكولوجي وتركز الجهود في معالجة تلوث الأنهار والبحيرات بشكل خاص مثل نهر هوايخة ونهر هايخة وبحيرة تايهو وبحيرة ديانتشى وبحيرة تشاو هو وغيرها¹³، كما أنه في سنة 1996 أغلقت حوالي 60 ألف مؤسسة مسببة للتلوث أثناء الخطة الخماسية العاشرة (من 2001 الى 2005)، تجاوزت كمية استثمارات الصين لأعمال حماية البيئة 700 مليار يوان، واحتلت نسبة الاستثمارات 1,4 من الناتج المحلي لسنة 2004، أما الخطة الخماسية الحادية عشرة (من 2006 إلى 2010) فستزداد الاستثمارات الخاصة بحماية البيئة بضعف، أي تبلغ 1375 مليار يوان وتحتل 1,6 % من إجمالي الناتج المحلي، كما بدأت مشروع حماية الغابات الطبيعية وعملت على الحفاظ على الموارد المائية والتربة في منابع نهر اليانغتسي والنهر الأصفر وغيرها من الأنهار.

كما اتبعت الصين نظام منع صيد الاسماك في مواسم التكاثر لحماية المصادر البحرية، وغلق العديد من المناجم الصغيرة المسببة للتلوث الشديد، وعملت على إعادة استغلال النفايات الصلبة وتحويلها إلى مواد جديدة، كما فعلت دور وسائل الإعلام في مراقبة أعمال حماية البيئة، ونشر الوعي البيئي، كما تم الدفع ببناء اقتصاد وطني معلوماتي بيئي، والسير في طريق التصنيع الجديد، والسعي الى تحقيق التطورات المتوفرة والنظيفة والسليمة والمستدامة¹⁴، علاوة على ذلك قامت الحكومة الصينية بوضع

¹³- ليو جيون هوي ووانغ جيا، المرجع السابق، ص 14، 15.

¹⁴- المرجع السابق، ص 15، 16.

التجربة الصينية في حماية البيئة

وتطبيق إجراءات ضمن سياستها لمكافحة تلوث الهواء، مشابهة تماماً لتلك التي تعتمدتها اقتصاديات الدول الصناعية الكبرى¹⁵.

فملخص سياسة الصين نحو البيئة هو تنفيذ السياسات الرئيسية الثلاث المتمثلة في "الوقاية أولاً" والجمع بين الوقاية والسيطرة"، و"جعل مسبب التلوث مسؤولاً عن معالجته" و"تكثيف الإدارة البيئية" فقامت:

- إصدار وتنفيذ القوانين واللوائح المتعلقة بحماية البيئة، ووضع حماية البيئة على أساس قانوني والتحسين المستمر للقوانين المتعلقة بالبيئة، وصياغة إجراءات صارمة للتطبيق القانون ولضمان التنفيذ الفعال من القوانين والأنظمة البيئية.

- الاستمرار في دمج حماية البيئة في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية.

- إنشاء وتحسين منظمات حماية البيئة تحت إشراف الحكومة على جميع المستويات، وتشكيل نظام رقابة بيئية كامل إلى حد ما.

- تسريع التقدم في علوم وتكنولوجيا البيئة، وتطوير وتعميم تقنيات تبادل المعلومات التقنية، لمنع التلوث البيئي وتعزيز نمو صناعات حماية البيئة، وإعطاء الشكل الأولي لنظام البحث العلمي لحماية البيئة.

- القيام بالدعاية والتثقيف البيئي لتعزيز وعي الأمة بالبيئة، وإجراء أعمال دعائية بيئية على نطاق واسع، والتعميم التدريجي للتعليم البيئي في المدارس الثانوية والابتدائية، وتطوير التعليم أثناء العمل على حماية البيئة، وتدريب موظفين متخصصين في علوم وتكنولوجيا البيئة، وكذلك الإدارة البيئية.

- تعزيز التعاون الدولي في مجال حماية البيئة، وتوسيع التبادلات والتعاون بنشاط فيما يتعلق بالبيئة والتنمية مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية، وتنفيذ الاتفاقيات البيئية الدولية بجدية، والبحث عن مجال لدور الصين في الشؤون البيئية العالمية¹⁶.

¹⁵- كيث كرين، جيمين ماو، تكاليف السياسات المختارة لمعالجة تلوث الهواء في الصين، مؤسسة RAND سانيا مونيك، كاليفورنيا، و.م. أ، سنة النشر 2015.

وفي مارس 2019 شارك وفد صيني ضمن المنتدى البيئي في اجتماعات جمعية الأمم المتحدة للبيئة في نيروبي، حيث شارك وزراء البيئة من جميع أنحاء العالم وأعلن رئيس الوفد الصيني زاو ينغمين، نائب وزير النظم الإيكولوجية والبيئة، على استضافة الصين للاحتفالات بيوم البيئة العالمي في 5 جوان 2019 تحت شعار موضوع تلوث الهواء، وأكد على التزام الصين بالعمل من أجل الطاقات المتجددة والتقنيات الخضراء¹⁷، وإنها تبذل جهود جدية ضمن سياستها.

المطلب الثاني: الحماية المؤسسية للبيئة في الصين

بعد المؤتمر الوطني لحماية البيئة سنة 1973، أنشئ أول جهاز إداري خاص بأعمال حماية البيئة التابعة لمجلس الدولة، وهي ورشة العمل لحماية البيئة، إلا أن هذا الجهاز شهد تغيرات عديدة، وتم تطوير وظيفته بشكل أحسن.

ويمكن تقسيم تطور الحماية المؤسسية للبيئة في الصين الى مرحلتين:

- **المرحلة الأولى :** وتبدأ من سنة 1982 حيث تم الغاء ورشة العمل لحماية البيئة التابعة لمجلس الدولة ومكتبه، وتم وضع إدارة حماية البيئة في وزارة البناء وحماية البيئة، غير أنه كان هناك صعوبات في التنسيق بينها وبين الأجهزة الأخرى والإدارات المحلية أثناء ممارسة الأعمال فقام مجلس الدولة بإنشاء لجنة خاصة بحماية البيئة، بصفتها جهاز منسقا لتساعد في تسيير وإدارة حماية البيئة.

في سنة 1988 قام مجلس الدولة بالإصلاح، وانفصلت عن وزارة البناء مرة أخرى فأصبح المكتب الوطني لحماية البيئة، تحت الإشراف المباشر لمجلس الدولة الصيني¹⁸، بحيث يتمكن بصورة أفضل من القيام بوظيفته من تنفيذ القوانين وممارسة المراقبة، وما تحويه أعماله الرئيسية على الوقاية من التلوث ومعالجته وحماية البيئة الإيكولوجية ومراقبة الإنتاج النووي، وإدارته وغيرها من الوظائف التي أصبحت أكثر مما كانت عليه في السابق¹⁹، ثم تم تعزيز القطاعات الخاصة بحماية البيئة، فأنشأت المجالس

¹⁶- Environmental Protection in China. Website of the Permanent Mission of the People's Republic of China to the United Nations Office at Geneva, via the following link http://www.china-un.ch/eng/dbtyw/zmjg_1/jgzfbps/t176940.htm 20/10/2020 a17,33h

¹⁷- الصين تستضيف يوم البيئة العالمي لعام 2019 حول موضوع تلوث الهواء، مقال منشور على موقع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، عبر الرابط التالي : <https://www.unenvironment.org/ar/alakhbar-walqss/alnshrat-alshfyt/alsyn-tstdyf-ywm-albyyt-alalmy-lam-17:35> يوم 2019-hwl-mwdw-tlwth-alhwa 2020/10/20 على الساعة 17:35

¹⁸- وانغ تشون إي، المرجع السابق، ص 40.

¹⁹- ليو جيون هوي ووانغ جيا، المرجع السابق، ص 17.

الشعبية لبعض المقاطعات والمدن هيئات خاصة بحماية البيئة والموارد، فهناك أكثر من 2500 إدارة لحماية البيئة على مستوى البلاد، فوق مستوى المحافظة بإجمالي عدد موظفين يبلغ 88000 عامل في الإدارة البيئية، الرصد، التفتيش، الرقابة، جمع الإحصائيات، والبحث العلمي واللياقة العامة والتعليم²⁰.

- **المرحلة الثانية:** تبدأ من سنة 2005 حيث اتخذ المكتب الوطني لحماية البيئة سلسلة من الاجراءات لتقوية قدرتها على تنفيذ القوانين، من خلال توسيع الصلاحيات لهذه الهيئة، عبر حساب الاقتصاد الوطني الأخضر والتقييم الاستراتيجي للبيئة، حيث عملت هذه الهيئة مع هيئة الاحصائيات للقيام بتقييم للبيئة وانعكاساته الاقتصادية .

في مارس سنة 2008 اعتمدت في الجلسة الخامسة، للدورة الأولى للمؤتمر الوطني الحادي عشر لنواب الشعب مشروع اصلاح مؤسسات الدولة، وعلى اثر ذلك تأسست لأول مرة وزارة للبيئة مستقلة فعليا، على أساس المصلحة العامة لحماية البيئة، ولتركيز التام على وظائفها، وتم توسيع صلاحياتها أكثر وتحسين وتوزيع شبكة مراقبة البيئة²¹، وفي سنة 2019 أعلنت السلطات الصينية إنشاء 9 محاكم بيئية في 9 مناطق طبيعية مختلفة، للنظر في القضايا المتعلقة بالبيئة وذكرت وكالة أنباء الصين الجديدة "شينخوا"، نقلا عن محكمة الشعب العليا في جيانجسو، إن هذه المحاكم تختلف عن المحاكم العادية، التي تتعامل مع القضايا في أقسام إدارية محددة، ويمتد الاختصاص الاقليمي لهذه المحاكم لمنطقة واحدة، مثل حوض نهر اليانجتسي وحوض بحيرة تايهو وحوض بحيرة هونجتسه، وقال تشاو لي، قاضٍ في القسم البيئي لمحكمة الشعب العليا في جيانجسو، إن "القضايا البيئية في أماكن مختلفة تتأثر بشكل متبادل، وتحتاج المحاكمات للعديد من الجرائم البيئية إلى تعاون مختلف المحاكم والإدارات ذات الصلة"²².

في الأخير يمكن القول أن الصين تسابق من أجل بناء اقتصاد إيكولوجي بمختلف هياكله ومؤسساته بالرغم من مشاكل التي لا تزال موجودة، والملاحظ أن انشاء جهاز مركزي مستقل لحماية البيئة أي وزارة خاصة بحماية البيئة في كل الدول النامية بما في ذلك الصين، شهدت نفس التدرج أي إلحاقها

²⁰- Environmental Protection in China. Website of the Permanent Mission of the People's Republic of China to the United Nations Office at Geneva, via the following link http://www.china-un.ch/eng/dbtyw/zmjg_1/jgzfbps/t176940.htm 20/10/2020 a 17:34 h

²¹- ليو جيون هوي ووانغ جيا، المرجع السابق، ص 18

²²- مقال بعنوان إنشاء 9 محاكم لحماية البيئة في الصين، منشور يوم الأحد 3/3/2019 11:10 ص بتوقيت أبوظبي، على موقع العين الاخبارية عبر الرابط التالي: <https://al-ain.com/article/china-9-environmental-courts-protection-issues> يوم 2020/10/20 على الساعة 17:33

بأي وزارة وعدم الاهتمام بها في البداية، ثم بعد مراحل عدة ومشوار طويل تخصص لها وزارة مستقلة مكلفة بالبيئة.

الخاتمة

ظلت الصين تبذل جهودها من أجل اللحاق بركب الدول الصناعية وكان لها ذلك، فحاولت بناء سياسة اقتصادية لا تعارض البيئة، بل تستكمل جهودها في مجال حماية البيئة، باعتبارها أصبحت من أكبر الدول المصنعة في العالم حالياً، فأصدرت القروض الخضراء وتأمين التلوث البيئي، التجارة الخضراء والسندات الخضراء، وما إلى ذلك من أجل دخول مرحلة جديدة لحماية البيئة والمحافظة على الموارد الطبيعية.

وتحقيقاً لالتزاماتها الدولية بشأن البيئة، وفي نفس الوقت بناء اقتصاد إيكولوجي قوي، يمكن الجزم أن الصين نجحت إلى حد ما، ومازالت ترفع التحدي من أجل بناء الحضارة الإيكولوجية، واستكشاف طرق تنمية خضراء تختلف عن النمط التقليدي للنمو، مواصلة توجيهها للتطور بطريقة صحية، ومنع وتخفيف التلوث البيئي من خلال تعزيز الإدارة البيئية والتنمية المستدامة، فقد أحرزت تقدماً كبيراً في الاستخدام الرشيد لموارد الغابات، كذا حماية البيئة البحرية والموارد السمكية البحرية، بالإضافة إلى تبنيها أساليب الحفظ في الموقع، والحفظ خارج الموقع لحماية التنوع البيولوجي، كما خصصت الحكومة الصينية أموالاً خاصة للحفاظ على بعض الأنواع المهددة بالانقراض، أو الممتناقصة بشكل حاد من الماشية والدواجن وأنشأت بنك جينات البلازما الجرثومية لأعشاب الماشية.

شكلت الصين في البداية نظاماً للحفاظ على موارد البلازما الجرثومية من المحاصيل، بما في ذلك بنك وطني للبلازما الجرثومية للحفاظ طويل الأجل وواحد مكرر، و23 بنكاً محلياً لبلازما الجرثومة للحفاظ على المدى المتوسط، و25 مشتلاً وطنياً لبلازما الجرثومة، منها اثنان لثقافة أنبوب الاختبار، يتم الحفاظ على موارد البلازما الجرثومية لمعظم النباتات الزراعية في الصين، بما في ذلك 330000، عينة من البلازما الجرثومية لأنواع مختلفة من المحاصيل منها، 300000 لها نسخ مكررة²³.

²³- Environmental Protection in China. Website of the Permanent Mission of the People's Republic of China to the United Nations Office at Geneva, via the following link http://www.china-un.ch/eng/dbtyw/zmjg_1/jgzfbps/t176940.htm 20/10/2020 a 17:34 h.

التجربة الصينية في حماية البيئة

كما لاتزال الصين الداعم للأنشطة البيئية، التي يقوم بها برنامج الأمم المتحدة لحماية البيئة يونيب وهي عضو في مجلس إدارتها كما انضمت إلى "النظام العالمي لرصد البيئة" التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، و"السجل الدولي للمواد الكيميائية السامة المحتملة"، و"نظام المعلومات البيئية الدولي". كما أقامت علاقات تعاون جيدة بينها وبين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي وبنك التنمية الآسيوي، وعدة منظمات دولية أخرى، فالصين وبإرادة جادة قامت بتنفيذ الخطة الاستراتيجية طويلة الأجل للتعامل مع المشاكل والقضايا البيئية، وهذا كله من أجل خلق "حضارة إيكولوجية" على حد تعبير الرئيس الصيني "شي جين بينغ" بالرغم من نجاح الصين إلى حد كبير، إلا أنها لا تزال تواصل النمو والإنتاج الصناعي الذي يستهلك موارد طبيعية ضخمة، وغالبا ما تعتمد على الوقود الملوث لإنتاج الطاقة، دون أن ننسى ترويجها للمبادرة العالمية لتطوير البنى التحتية للتجارة والنقل ما تسمى بمشروع الحزام والطريق، وهو ما يوسع في استثماراتها بالخارج، ويخدم أهدافها الاقتصادية المخضنة، ومن جانب آخر ينعكس بصورة سلبية على النظم الإيكولوجية في الدول الأخرى.